

فتحي سرور:

مبارك هريص على سيادة الشعب واحترام الدستور

مدى اعتبار النص التشريعي مطابقا للدستور أم لا، وليس لها أن تتدخل في غير ذلك فهي تصدر قرارا بالغاء أمر وليس لها أن تصدر قرارا بالغاء قانون ولا بالغاء لائحة وإنما فقط أن هذا النص دستوري أم غير دستوري، بعد ذلك تأتي الجهة المختصة.

وأكد الدكتور سرور أنه لا يجوز القول بأن مجلس الشعب مجلس باطل إلا عند استخدام الأداة التي تكشف البطلان وأن البطلان لا يترتب تلقائيا، نعم نقول باطلا لكنه يظل منتجا لآثره حتى تقرر الجهة المختصة ببطلانه والجهة المختصة لمجلس الشعب الحل بطريق الاستفتاء وإرادة الشعب نفسه تقوم باستفتاء الشعب ونقول للشعب أن المحكمة الدستورية حكمت بالبطلان لأن الشعب هو الأصل في هذا الشأن وهذا مانص عليه الدستور.

وقال الدكتور سرور أنه لا يجوز أن يفهم أن المحكمة الدستورية العليا تتدخل في الموضوع وهي ليست محكمة الغاء لقرارات، وإنما هي محكمة عدم دستورية نص تشريعي. وبالنسبة لمجلس الشعب فإن قضيتها ليست مطروحة أمام المحكمة الدستورية العليا.. وإنما كانت قضيتها المطروحة هو قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي بدأ عليه تم الانتخاب.. فأحد المرشحين في دائرة الخليفة رفع دعوى لالغاء قرار إعلان النتيجة، وقال إن نتيجة هذه الانتخابات باطلة لأنها بنيت على نص غير دستوري لم يجعل الانتخابات تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية.

وأضاف أن المحكمة الدستورية أقرت هذا الأمر وأن هذا النص مخالف للدستور لأنه لم يتم تحت الإشراف المباشر للهيئات القضائية ومن المفروض أن القضية يعاد نظرها والمحكمة تنظر حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قال إن النص الذي تمت عليه الانتخابات غير دستوري، وتحكم محكمة القضاء الإداري في هذه الحالة بالغاء قرار إعلان الانتخابات، فالدستورية العليا لاتحکم مجلس الشعب.

وقال إن المحكمة الدستورية العليا لم يجر منطوقها ببطلان تكوين مجلس الشعب.. لا مجلس ١٩٩٠ ولا مجلس ١٩٩٥ وإنما جرى منطوقها فقط بعدم دستورية النص الذي تم عليه انتخاب المجلس ومسألة بطلان المجلس جاءت لتحصن التشريعات والأجراءات التي أصدرها المجلس، قبل ما يتقرر بعد ذلك بطلان هذا المجلس عندما يتم الحكم في المنازعة الموضوعية ببطلان الانتخابات.

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن الرئيس حسنى مبارك يحرص على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون. ووصف الدكتور سرور الرئيس مبارك بأنه قائد كبير وحكيم ومثال يحتذى به، ولاشك أن قراراته وتصرفاته لابد أن تكون مثالا لجميع القيادات السياسية.

وأكد أن الرئيس مبارك طبق المادة ٧٢ من الدستور تطبيقا واضحا مشيرا في هذا الشأن إلى القرار الجمهورى بقانون رقم ١٦٧ لعام ٢٠٠٠ الذى أصدره الرئيس حسنى مبارك لتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب وقانون مجلس الشورى، ويلزم القرار الحكومة بتغيير الامكانيات المادية لإيجاد لشرف مباشر وكامل للهيئات القضائية على جميع اللجان الانتخابية فى الانتخابات التشريعية.

وأكد أن الرئيس مبارك حسم الأمر ضمنا للاستقرار الدستوري والسياسي.. وجاء القرار الجمهورى استجابة لحكم المحكمة الدستورية العليا.

وأضاف الدكتور سرور، فى حديث لقناة النيل للأخبار انبع الليلة الماضية، أن المادة ٧٢ من الدستور تقول أن رئيس الجمهورية يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون، وقال أن تفسير المادة ٧٢ من الدستور هو أن رئيس الجمهورية يكمل المحكمة الدستورية العليا فى السهر على احترام الدستور وأن له اختصاصات أخرى فى احترام الدستور يكمل اختصاص القضاء الدستوري، مشيرا إلى أن مصر لديها قضاء دستوري مكمل.

وأضاف أن رئيس الجمهورية له سلطة تقديرية فى اتخاذ قرار بجل مجلس الشعب عند الضرورة. فهو لا يخضع لرقابة القضاء العادى لأن هذا يعتبر عملا من أعمال السيادة التى يستثنى رئيس الجمهورية بها وفى اتخاذها بحكم المسئولية السياسية ويحكم مسئولية فى احترام الدستور.

وأوضح أن رئيس الجمهورية يتمتع بذلك لأنه يشارك المحكمة الدستورية العليا فى تفسير الدستور واحترامه وتأكيد معناه فى مسائل معينة من اختصاصه هو، ومن أمثلتها قرار حل مجلس الشعب أو عدم حله.

وأكد الدكتور سرور أن اختصاص المحكمة الدستورية فقط فى